

ان يقال المستثنى بعض المستثنى منه ولاذ ان كان متصلا لمزم ان يكون
المستثنى منه جنسا اخرج الله منه فيكون نوعا مركبا من ذلك الجنس
وفصل اخر وهو حال وان كان منقطعا لمزم ان لا يصدق عليه
انه لا يخفى صفة هذا القول اذ لا يلزم في الاستثناء المتصل
كون المستثنى نوعا من جنسها ويكفي في الاستثناء المنقطع المغاير
بين المستثنى والمستثنى منه فيكون الاول معجودا بحق والثاني باطلا
وان اطلق على كل ان الله واما توهم كونه بعضا فلا يصح لانهم صرحوا
بمخرج من البدلية وان بدله بعض والمراد بعض من مفهوم المستثنى
المستثنى منه ولو نظر لمثل هذا النوع لم يمنع اطلاق لفظ
الاستثناء لان معناه الاخراج وهو قبيح تصور الدخول
فلا يخلو بعض توهم البعضية لصحتها هنا بالمعنى الذي تقر
سابقا وما يضحق هذا القول اجماع النحاة على ان الاستثناء لا يخرج
عن المتصل والمنقطع على ما فيه هذا كله بالنظر بما يقضيه
التركيب بحسب الوضع اما بحسب المقام فقالا المنقطع
في الاسرار القلبية العقلية ما يعناه لا في لاله الا الله
ليست على بابها لفظي الجنس كما يعتقد كل قاصر والالزم عليه
كفر وان كان في كل زمان ينطوق فيه بهذفة الكلمة لان في الاله
اولا يعنى حتى اسمه تعالى وهذا كفر وقوله الا الله ايمان فليزوم
ان كل متلفظ بها مرتد نائب وهو باطل بالاجماع وانما قصد
بها الايمان فالخلص من ذلك احد امور ثلاثة الاولى
ان تجعل لا وما دخلت عليه اسم موضوعا لوحدته تعالى

بيلان
باعتقاده

فكون

فيكون لوحدته تعالى اسماء اسم بسيط وهو الله واحد واسم
مركب وهو لاله الا الله دلالة المركب عليها اقوى من دلالة
البسيط لان الاول ينفي التعدد اتصالا وانفصالا بخلاف الثاني
على ما قاله بعضهم وح فالاستثناء على غير ظاهره ولم يوجد من
اول الامر الا ثبات وتظهير ذلك ما قاله القاضي البلاء في ليس له
على عشر الاثلاثه فانه جعل ذلك اسما للبيعة فيكون للبيعة
اسماء بسيطة وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثلاثه الثاني
ان المراد بالاله في الالهة ما عدا الله تعالى والالهة قريبة
على ذلك كما قاله اكثر الاصوليين في ليس له على عشرة الاثلاثه
فان المراد بالعشرة عندهم في ذلك هو السبعة اطلاقا لاسم الكل
على الجزء والاثلاثه قرينة لارادة ذلك فالاستثناء لا يخرج
ولم يوجد من اول الامر الا النفي الثالث ان يلاحظ الاستثناء
والاخراج قبل الحكم فالاله عام ثم اخرج منه الله ثم حكم عليه بالنفي
فلم يتوجه النفي الاعلى الالهة ما عداه تعالى ما قال بعض الاصوليين
في المثال المذكور من ان المراد بالعشرة فيه جميع افرادها ثم اخرج
منها الثلاثة فبقي سبعة ثم استدل بها الحكم اعني النفي فلم يلزم
تناقض لان قرار انما هو بالباقي بعد الاخراج وكذا ذلك ما هنا فيلا
حفظ حفظ الاله كليا ثم نصف بكونه غير الله ثم تاتي بالنفي والمعنى الاله
الموصوف بكونه غير الله ليس موجودا انتهى بايضاح وزيادة واعلم
ان النظر المشرفة تدل بحسب الاصل على نفي الالهية عن غيره تعالى
واثباته تعالى على وجه القصر اما قصر افراد ان كان المخاطب بها

